



الحالة الطارئة في منطقة القرن الأفريقي:

إجراءات المتابعة والاستجابة



الاجتماع الدولي • روما، 18 أغسطس/ آب 2011

## الاستجابة للحالة الطارئة في منطقة القرن الأفريقي

### الاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي على الأجلين المتوسط والطويل

يتعين على المجتمع الدولي في الأجلين المتوسط والطويل ترويح والتماس وتخطيط التمويل المتعدد السنوات والمضمون لبرامج استعادة سبل معيشة السكان الضعفاء والمتضررين من الأزمة والمعرضين للمخاطر من أجل استعادة صحتهم ومهاراتهم وتمكينهم من الحصول على الموارد المالية وإعادة بناء الأصول الإنتاجية وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية وتهيئة بيئة سياسية واقتصادية تمكنهم من الحد من خطر التعرض للكوارث.

وعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائمة على المشاركة والمستندة إلى الأدلة والتي تقودها أفريقيا وبلدانها، هي الرؤية الأنسب وهي الإطار الاستراتيجي لتنمية سبل المعيشة المستدامة في أفريقيا. وشجع الاجتماع المانحين والحكومات الوطنية على مواصلة توظيف خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية التي وضعت لإثيوبيا وكينيا وأوغندا في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ودعم جيبوتي والسودان في التخطيط الجاري للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومساعدة إريتريا والصومال وجنوب السودان على التعجيل بمباشرة عمليات هذا البرنامج. وشجع الاجتماع أيضاً بلدان منطقة القرن الأفريقي على النظر إلى البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا باعتباره عملية مستمرة تشمل تحديث الاستراتيجيات والخطط بانتظام والاهتمام على وجه الخصوص بقضايا المساواة بين الجنسين واستدامة سبل المعيشة والتكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة مخاطر الكوارث والاستجابة للأزمات.

وأيدت الحكومات أيضاً أطراً أخرى للاستثمار، بما في ذلك البرنامج الوطني للاستثمار على المدى المتوسط، وملامح مشاريع الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي، وتقرير مؤتمر سرت حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا الذي أعد بالتعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويمكن استخدامه كأساس تقوم عليه برامج الاستثمار.

وتتفق التوصيات التي طرحتها تلك الخطط بشأن الاستثمار مع التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق بالأزمة في القرن الأفريقي لعام 2001، وهذه التوصيات هي :

- زيادة الاستثمار من أجل الحد من التعرض لشح المياه في منطقة إقليمية فرعية لا تتجاوز فيها مساحة الأراضي الزراعية المروية 1 في المائة وتعتمد فيها سبل معيشة 80 في المائة من السكان على زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني؛
- توسيع فرص توفير سبل العيش المستدامة؛
- حماية وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية؛
- تحسين الأسواق وتعزيز سياسة التجارة الإقليمية والتكامل التجاري؛
- استخدام شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات السكانية الأشد احتياجاً؛
- تحسين التنبؤ بالطوارئ والقدرة على الاستجابة المبكرة؛
- تعزيز الحوكمة وتخفيف حدة النزاع؛
- تعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصحة والتعليم؛
- استخدام النهج المدفوعة بقوة المجتمع المحلي لتحقيق تلك النتائج.

## جيبوتي

1 - في إطار مشاورات القرن الأفريقي بشأن الأمن الغذائي في عام 2004، حددت وثيقة استراتيجية جيبوتي الوطنية للحد من الفقر أولويات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، وهي إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك وضع خرائط هشاشة الأوضاع، والإدارة المستدامة للمياه والتربة؛ والتنمية الرعوية الزراعية؛ وتنمية مصائد الأسماك الحرفية؛ والتنمية المجتمعية؛ والتغذية في الأمن الغذائي.

2 - وتناول البرنامج الوطني للأمن الغذائي الذي وضعته الحكومة في عام 2007 القطاعات الفرعية المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والمياه. وتركز الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطة العمل لعام 2009 على ضمان توفير الإمدادات الغذائية والحد من التعرض للصدمات (الجفاف والفيضانات والتضخم والنزاع الإقليمي، وما إلى ذلك). ويشمل الإطار الاستراتيجي الذي وضع بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة عنصرين متكاملين، هما: (1) منع الأزمات وإدارتها؛ (2) الأمن الغذائي والتغذوي الهيكلي (وربطه بسياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية).

3 - وتتمثل أولويات الاستراتيجية فيما يلي: (1) ترشيد إدارة الموارد؛ (2) تحقيق الإمكانات القائمة وتقليص التبعية الغذائية؛ (3) كفاءة حصول الفئات السكانية الضعيفة على الغذاء؛ (4) تعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات؛ (5) تعزيز سياسة المعلومات وتقييم الأثر. وتتمحور خطة العمل حول مجموعة متسقة من اثني عشر برنامجاً ومشروعاً من البرامج والمشاريع ذات الأولوية التي ستعرض على الجهات المانحة وتبلغ تكلفتها الإجمالية التقديرية 104 ملايين دولار أمريكي. ويندرج البرنامج ضمن الإطار الأوسع للمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية ويتفق مع مبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ويشكل بذلك الأساس لخطة للاستثمار في إطار هذا البرنامج الشامل؛ وما زال العمل جارياً في إعداد الاتفاق القطري الخاص بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

## إريتريا

4 - حددت مشاورات القرن الأفريقي بشأن الأمن الغذائي لعام 2006 الأنشطة ذات الأولوية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في إريتريا، وهذه الأولويات هي: (1) إدارة مخاطر الكوارث والتصدي لها، بما في ذلك إجراء تقديرات لهشاشة الأوضاع؛ (2) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ (3) البنية الأساسية الريفية وخدمات الدعم في المجتمعات المحلية؛ (4) الحصول على التعليم الأساسي في المناطق المحرومة من الأمن الغذائي؛ (5) شبكات الأمان ونظم الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفاً؛ (6) الأمن التغذوي والغذائي؛ (7) تنوع

سُبل كسب العيش؛ (8) وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي. وتهدف سياسة الأمن الغذائي إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي القادر على منافسة الواردات. وتهتم السياسة بإصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، والتسويق الزراعي، والتمويل الريفي، وخدمات الإرشاد، وإدارة الموارد الطبيعية، وإصلاح الصناعات الزراعية، وتطوير البذور، وكذلك مسائل التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية.

5 - وما زالت استراتيجية وسياسة قطاع الزراعة في انتظار تصديق الحكومة عليها بينما لم تلق وثيقة عن مفهوم الأمن الغذائي صداً إيجابياً من الحكومة. ولعل ذلك راجع إلى نظرة الحكومة إلى برنامج التنمية الزراعية (2008-2011) باعتباره خارطة الطريق لتحقيق المزيد من الأمن الغذائي.

## إثيوبيا

6 - يشكل إطار سياسات الاستثمار للفترة 2010-2020 إطاراً استراتيجياً لتحديد الأولويات وتخطيط الاستثمار من أجل الدفع قُدمًا بالنمو الزراعي والتنمية في إثيوبيا. والغرض من هذا الإطار هو تنفيذ الاتفاق الخاص بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويمثل إطار سياسات الاستثمار خارطة طريق للتنمية على امتداد عشر سنوات، وهو يحدد مجالات الاستثمار ذات الأولوية ويقدر التمويل المطلوب من الحكومة وشركائها في التنمية. وينبع هذا الإطار من الرؤية الوطنية لإثيوبيا كبذل متوسط الدخل بحلول عام 2020 ويتفق مع هذه الرؤية إلى جانب عدد من بيانات السياسات والاستراتيجيات الرئيسية. وتشير التوقعات إلى أن ميزانية قطاع الزراعة ستزداد من 0.7 مليار دولار أمريكي تقريباً في الفترة 2010-2011 لتصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول نهاية الفترة التي يغطيها إطار سياسات الاستثمار. ومن المنتظر أيضاً إجراء استثمارات إضافية بنحو 6.2 مليار دولار أمريكي. وبذلك سيبلغ مجموع الميزانية على امتداد فترة العشر سنوات التي يغطيها إطار سياسات الاستثمار 18 مليار دولار أمريكي تقريباً، منها 2.5 مليار دولار أمريكي تقريباً جرى الالتزام بها فعلياً في إطار البرامج والمشاريع القائمة. ومعظم التمويل الإضافي البالغ 15.5 مليار دولار أمريكي سيكون مطلوباً خلال النصف الثاني من الفترة التي يغطيها إطار سياسات الاستثمار. ويحدد الإطار أربعة مواضيع رئيسية لكل منها هدف استراتيجي وبرامج ومشاريع استثمارية كبيرة لتعزيز الإنتاجية والإنتاج (7.25 مليار دولار أمريكي) تمثل ما يقرب من نصف الاستثمارات المتوقعة؛ وتسويق المنتجات الريفية (992 مليون دولار أمريكي)، وإدارة الموارد الطبيعية (3 مليارات دولار أمريكي)، وإدارة مخاطر الكوارث وتحقيق الأمن الغذائي (3.1 مليار دولار أمريكي). وتقرر تمويل الاستثمارات ذات الأولوية تمويلًا مشتركاً بين الحكومة وشركائها في التنمية. وسوف تمول الحكومة 60 في المائة من التكاليف بينما سيمول المانحون 40 في المائة منها، وهو ما يعني مساهمة الحكومة بنحو 9.3 مليار دولار أمريكي بينما سيقدم المانحون 6.2 مليار دولار أمريكي. وفي ظل

سيناريو النمو الاقتصادي الأدنى تنخفض المساهمات إلى نحو 7.7 مليار دولار أمريكي و 5.1 مليار دولار أمريكي من الحكومة والمناحين على التوالي.

## كينيا

7 - تستند خطة الاستثمار المتوسطة الأجل من أجل النمو والأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية والتجارة للفترة 2010-2015 في كينيا إلى استراتيجية تنمية القطاع الزراعي التي روعيت في أثناء وضعها المتطلبات المحددة لإعداد الاتفاق الخاص بكينيا في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. والهدف من استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وخطة الاستثمار المتوسطة الأجل هو تعزيز الإنتاجية في القطاعات الفرعية الرئيسية من خلال استثمارات موجهة. وبالنظر إلى الأهمية المحورية للزراعة في اقتصاد كينيا فإن هذه الاستثمارات ستسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي وفقاً للأهداف الوطنية.

8 - وتتطلب حافطة الاستثمارات المقترحة 247 مليار شلن كيني (3.09 مليار دولار أمريكي) يغطي مداها التخطيطي خمس سنوات حتى عام 2015. ويخصص أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية لمجالات الاستثمار التي تهدف إلى "زيادة الإنتاجية، والتسويق التجاري، وتحسين القدرة على المنافسة" (1.1 مليار دولار أمريكي)، و"تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية" (1.3 مليار دولار أمريكي). وسوف تحدد الاستثمارات الموجهة تبعاً للمناطق الإيكولوجية الزراعية التي تميز بين مناطق الأمطار المرتفعة، والأراضي شبه القاحلة، والأراضي القاحلة. وأما سائر الميزانية فسوف تخصص للاستثمار في "تعزيز مشاركة القطاع الخاص" (368 مليون دولار أمريكي)، و"زيادة فرص دخول الأسواق والتجارة" (247 مليون دولار أمريكي)، و"إصلاح عمليات تقديم الخدمات الزراعية" (31 مليون دولار أمريكي)، و"كفالة فعالية التنسيق والتنفيذ" (15 مليون دولار أمريكي). وسوف يزداد الإنفاق تدريجياً على امتداد خمس سنوات. والتزمت حكومة كينيا في إطار إعلان مابوتو برفع مستوى الإنفاق الزراعي بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2015 ليصل إلى 36.04 مليار شلن كيني ليصل بذلك مجموع مساهمتها إلى 161.22 مليار شلن كيني تمثل 65 في المائة من الميزانية.

## الصومال

9 - أفصى التقييم المشترك للاحتياجات في 2006/2005 إلى صياغة خطة التعمير والتنمية التي تتناول الوضع الراهن في الصومال. وانطلاقاً من مشاورات القرن الأفريقي بشأن الأمن الغذائي، حددت أولويات مجالات العمل الإشارية التالية: استراتيجيات سبل المعيشة، والترتيبات المؤسسية، والبيئة الداعمة. وشملت أولويات توسيع البرامج المحتملة ما يلي: حماية البيئة وإصلاح الأراضي المتدهورة؛ وتنمية البنية الأساسية؛ وبناء

القدرات والتنمية المؤسسية. وسلطت المشاورات الضوء أيضاً على الحاجة إلى تكوين شراكات بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة بغرض تنشيط المؤسسات الملائمة المسؤولة عن قضايا الأمن الغذائي (الزراعة، والصحة، وإدارة الكوارث، وغيرها) من أجل تقديم الاستجابات على الأجل القصير وفي المدى الأبعد.

10 - ووضعت المنظمة من خلال عملية تشاورية استراتيجية تستغرق خمس سنوات تغطي الفترة 2011-2015 من أجل تحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي في الصومال. وتحدد الاستراتيجية ستة مجالات استراتيجية للعمل: (1) زيادة وضمان استقرار الإنتاج الزراعي والإنتاجية ودخل الأسر الريفية؛ (2) تحسين استخدام الموارد الحيوانية بطريقة مجزية ومستدامة؛ (3) الصيد المستدام من أجل زيادة دخل مجتمعات الصيد وصائدي الأسماك؛ (4) إدارة الموارد الطبيعية بغرض تحقيق الانتعاش والاستخدام المستدام؛ (5) دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات والجماعات المحلية؛ (6) تحسين التأهب. وحددت الاستراتيجية أيضاً المواضيع التالية الشاملة لعدة قطاعات، وهي: البيئة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والشباب؛ ودوافع النزاع. وستنفذ الاستراتيجية من خلال خطط عمل سنوية.

11 - وتركز الاستراتيجية بقوة على مكافحة الفقر الذي يعد عاملاً رئيسياً وراء النزاعات السابقة والحالية. ولا بد في هذا التركيز من فهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للفقر على حياة الصوماليين رجالاً ونساءً. ويشكل النمو القائم على الزراعة (والإنتاج الحيواني) واستكماله بأنشطة إدرار الدخل وتنويعه الأساس لاستعادة دخل الأسر وإعادة بناء الاقتصادات المحلية بشكل أفضل. ويقتضي مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل إقامة صلة بين الإجراءات الإنسانية القصيرة الأجل والتدخلات الإنمائية في المدى الأبعد خلال المراحل الأولى من الاستجابة الإنسانية. وسوف يعتمد التعاون والتنسيق بين المنظمة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف العاملة في الصومال على الربط بين الإجراءات الإنسانية القصيرة الأجل والتدخلات الإنمائية على الأجل البعيد.

12 - ولذلك تسير الاستراتيجية على نهج تعاوني كلي يتطلب إشراك مجموعة من العناصر الفاعلة وتكوين شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المحلية التي ساهمت في السنوات السابقة بدور رئيسي في تقديم الخدمات إلى السكان المحليين. وتساهم المعرفة التقليدية بدور مهم في الاستراتيجية لأنها ظلت على مر تاريخ الصومال منبعاً لنظم إدارة الموارد الطبيعية واستراتيجيات البقاء التي سمحت للصوماليين بالتكيف مع المخاطر والصدمات. وسوف تستفيد التدخلات المقبلة من استراتيجيات التصدي والبقاء التقليدية وستركز إليها. وتدعو الاستراتيجية في الوقت ذاته إلى تدخلات لا تنجم عنها أضرار وتساهم في نزع فتيل النزاع.

13 - ويؤثر الانفلات الأمني الذي تشهده الصومال على الاستراتيجية ولذلك ترد إدارة المخاطر في صدارة أولوياتها من أجل تكييف تصميم وتنفيذ التدخلات.

## السودان

14 - يترتب على انفصال جنوب السودان آثار بالغة على الخصائص الاقتصادية - الاجتماعية والديموغرافية في المستقبل. فباستقلال جنوب السودان في 9 يوليو/تموز 2011، تدخل حقول النفط الواقعة إلى الجنوب من الحدود الدولية لعام 1956 ضمن حدود الدولة الجديدة. ويعني ذلك انخفاضاً في عائدات النفط التي تصل إلى الحكومة حيث يستأثر الجنوب بنحو 73 في المائة من مجموعة إيرادات النفط. وسوف تتغير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في شمال السودان وقد يعني ذلك تحولاً نحو الاتجاهات التي كانت سائدة في حقبة ما قبل النفط. وتشير التوقعات إلى أن قطاع الزراعة سيعاود دوره الرئيسي بعد التراجع الذي كان قد شهده من قبل. وسوف تعود الحكومة إلى التركيز بقوة أكبر على هذا القطاع من خلال زيادة الاستثمار ووضع سياسات مواتية ستعزز في نهاية المطاف إمدادات المنتجات الزراعية. وسوف ينصب تركيز التدخلات في القطاع على تحسين الغلات، وبخاصة غلات محاصيل القطن والقمح والذرة الرفيعة والبقول السوداني والمسمم المعتمدة على مياه الأمطار، والمنتجات الحيوانية. ويتطلب الوصول إلى المستويات المستهدفة للإنتاج تنفيذ مجموعة من السياسات الكلية والسياسات القطاعية. وترتبط إحدى السياسات الاستراتيجية المهمة التي سيجري اعتمادها تنويع الإنتاج وفتح أسواق جديدة، وهو ما سيفضي إلى زيادة النمو في قطاع الزراعة بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحد من الفقر. وتشمل المجالات الأخرى لتحسين السياسات عمليات التسويق الزراعي والائتمانات والإنتاج والتسويق الحيواني. ويلزم تحسين البنية الأساسية لتوفير الحوافز التي تشجع المزارعين التقليديين على الاستثمار في التكنولوجيا المحسنة وزيادة الإنتاج.

15 - وتعكف سلطات شمال السودان حالياً على إعداد وثيقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، وتزمع بعد ذلك وضع وثيقة استراتيجية مكتملة العناصر للحد من الفقر. ويشرف على إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر لجنة فنية متعددة القطاعات. وتهدف السلطات إلى تجهيز مسودة وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر حتى تكون جاهزة للعرض على المشاورات التي ستعقد مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بعد الانفصال الرسمي. وشكلت لجننتان أخريان مرتبطين باستراتيجية الحد من الفقر لدعم التحضير بعد ذلك للاستراتيجية المكتملة العناصر.

16 - ويعرض برنامج الإنعاش الزراعي للفترة 2007-2011 التطورات والاستراتيجيات المتعلقة بالزراعة ومسايد الأسماك والأمن الغذائي والتنمية الريفية لعموم السودان. ورتب برنامج الإنعاش الزراعي برامجه على النحو

التالي: (1) البنية الأساسية؛ (2) تحسين قدرات المنتجين؛ (3) خدمات الدعم؛ (4) حماية الموارد الطبيعية؛ (5) الأمن الغذائي؛ (6) رفع مستوى الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج؛ (7) زيادة كفاءة الخطط الزراعية العامة؛ (8) تحديث وتحسين نُظم الزراعة؛ (9) برامج الصناعات الزراعية الريفية. ووافقت كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية على برنامج العمل الوطني للأمن الغذائي. وطلبت الحكومتان من المنظمة المساعدة في الدعوة إلى عقد مؤتمر للمانحين من أجل تمويل البرنامج. ومن المتوقع تحديث برنامج العمل الوطني للأمن الغذائي من خلال برنامج القدرات المؤسسية للسودان: معلومات الأمن الغذائي للعمل خلال عام 2011.

17 - وأطلق مكتب المنظمة في السودان في أكتوبر/تشرين الأول 2010 خطة عمل فترة السنتين لشمال السودان. ورُصدت لخطة العمل ميزانية تزيد على 45 مليون دولار أمريكي، وتغطي تنفيذ 12 برنامجاً في دارفور الكبرى والمناطق الانتقالية الثلاث، والولايات الشرقية، والولايات الشمالية، والخرطوم. ويسير البرنامج على نهج إدارة مخاطر الكوارث في الحالات المعقدة في السودان. وسوف يوسع البرنامج مجالات التركيز في أنشطة الاستجابة الحالية التي تقوم بها المنظمة لتشمل سبل معيشة السكان واستراتيجيات الصمود والعمل في نفس الوقت على بناء القدرة المؤسسية للحفاظ على سبل المعيشة وحمايتها وإعادة بنائها.

## جنوب السودان

18 - باشرت حكومة جنوب السودان في مطلع عام 2011 عملية لوضع خطة موسَّعة ومتعددة القطاعات لفترة مؤقتة تستغرق سنتين ونصف السنة (من يوليو/تموز 2011 حتى ديسمبر/كانون الأول 2013) في أعقاب اتفاق السلام الشامل. وتعد خطة تنمية جنوب السودان خطوة أولى على طريق تحقيق الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وإزاء هذه الخلفية، تنبع خطة المساعدة المؤقتة التي وضعتها المنظمة من مبادئ خطة تنمية جنوب السودان وتسلط الضوء على الأولويات المحددة لمجالات زيادة الأمن الغذائي والحد من الفقر وإرساء الأساس لتنمية زراعية طويلة الأجل. وتبلغ احتياجات خطة المساعدة المؤقتة من التمويل 42.8 مليون دولار أمريكي موزعة على اثنين من مجالات الأولوية، هما الاستجابة للأمن الغذائي وسبل المعيشة (16.5 مليون دولار أمريكي) والإنعاش وإعادة التأهيل في قطاع الزراعة (26.3 مليون دولار أمريكي). وخطة المساعدة المؤقتة ليست خطة للاستثمار القطاعي المرتبط بالميزانية الوطنية، ولكنها تقدّم العديد من مذكرات المفاهيم التي تعالج قضايا محددة في إطار مجالي الأولوية المحددين. ومن المتوقع أن توجه خطة المساعدة المؤقتة مخصصات الميزانية الحكومية ومخصصات الدعم المقدمة من الشركاء الإنمائيين في الفترة من يوليو/تموز 2011 حتى نهاية عام 2013.



19 - تندرج الأنشطة والاستثمارات المحددة في استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وخطة الاستثمار 2011/2010-2015/2014 ضمن أربعة برامج تمثل مجالات الفرص الرئيسية. وعلى غرار السنوات السابقة، سيجري تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وخطة الاستثمار من خلال إطار الإنفاق المتوسط الأجل لفترة السنوات الثلاث. ومن المتوقع أن تفضي إجراءات الميزنة الجديدة المستخدمة في الفترة 2011/2010، بما في ذلك متطلبات إبرام عقود الأداء، إلى زيادة رصد الأداء وتحسين الانضباط في الميزانية. وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وخطة الاستثمار ميزانيتين، هما الميزانية "المثالية" التي تعبر عما تود وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومسايد الأسماك القيام به إذا سمحت الموارد بذلك، أي إذا كانت الموارد أقرب إلى المستوى المستهدف في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو المستوى المحدد بنسبة 10 في المائة من الميزانية الوطنية. ويبلغ مجموع تكلفة البرنامج الذي يستغرق خمس سنوات 2 731 مليار شلن أوغندي (970 مليون دولار أمريكي). وترتبط الميزانية الثانية بسقف الميزانية الفعلية المخصصة للزراعة في حدود إطار الإنفاق المتوسط الأجل. وتم الاتفاق في 2011/2010 على أن يكون إطار الإنفاق المتوسط الأجل 342 مليار شلن أوغندي (122 مليون دولار أمريكي)، مع السماح بزيادة سنوية أخرى بنسبة 10 في المائة خلال السنوات التالية من المشاريع. وعلى هذا الأساس وضعت ميزانية أخرى (مرتبطة بإطار الإنفاق المتوسط الأجل) لاستراتيجية تنمية القطاع الزراعي وخطة الاستثمار، وتقل هذه الميزانية بنسبة 25 في المائة تقريباً عن الميزانية المثالية ويبلغ مجموعها 2 089 مليار شلن أوغندي (742 مليون دولار أمريكي). وتشمل البرامج الفرعية التي تغطيها الميزانية المرتبطة بإطار الإنفاق المتوسط الأجل لفترة السنوات الخمس: تحسين الإنتاج والإنتاجية (1 253 مليار شلن أوغندي) (أي 445 مليون دولار أمريكي) تمثل 60 في المائة من مجموع الميزانية؛ والوصول إلى الأسواق وإضافة القيمة (660 مليار شلن أوغندي) (235 مليون دولار أمريكي)؛ والبيئة الداعمة (114 مليار شلن أوغندي) (41 مليون دولار أمريكي)؛ والتعزيز المؤسسي (62 مليار شلن أوغندي) (22 مليون دولار أمريكي). وشجع التأخير السابق في صرف الأموال للبرامج الكبيرة (الممولة من الجهات المانحة) على التحول إلى نهج قطاعي شامل يجري استخدامه حالياً ويدعمه مختلف الشركاء في عملية التنمية.

20 - ومن المهم بنفس القدر دعم جهود الحكومة في التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. ويشمل ذلك تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف، وتعزيز وحدة تغيّر المناخ في وزارة المياه والبيئة، وتعزيز القدرات على التكيف مع تغيّر المناخ على مستوى المقاطعات. ومن الأهمية الحاسمة أيضاً دعم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في قطاع الحراجة (بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها).

21 - وفيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث، وافقت الحكومة مؤخراً على استراتيجية للتأهب للكوارث، وسوف تحتاج هذه الاستراتيجية إلى دعم من أجل تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي.

## الاستثمارات المطلوبة لتنمية المياه في منطقة القرن الأفريقي

### تقديرات مؤتمر سرت<sup>1</sup>

1 - أتاح المؤتمر الرفيع المستوى حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيير المناخ، فرصة لمناقشة مشاريع تنمية المياه في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وركز المؤتمر تحديداً على البرامج الملموسة وتقدير تكاليف تمويلها سواء من حيث دراسات الجدوى أو تنفيذ الأعمال. وشمل التحضير للمؤتمر إعداد مذكرات استثمار وطنية لكل البلدان الأفريقية، وشمل ذلك إعداد تقديرات مستوفاة للاستثمارات المطلوبة للزراعة والطاقة على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى صعيد القارة. وأجري استعراض لحواظ المشاريع المجمعّة وقام ممثلو الحكومات بالتحقق منها خلال خمس حلقات عمل إقليمية عقدت قبيل انعقاد المؤتمر وشارك فيها ممثلون عن قطاعات المياه والزراعة والطاقة على المستويين الوطني والإقليمي.

### جيبوتي

2 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 69.1 مليون دولار أمريكي. وتقدّر إمكانات الري في جيبوتي بنحو 2 400 هكتار على الرغم من أن الموارد المائية المتاحة محدودة. وتبلغ المساحة الفعلية المستصلحة 110 هكتارات تقريباً.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
9	2.2	3.2	3.6	المدى القصير
40.6	6.3	7.5	26.9	المدى المتوسط
19.5	5.8	0.2	13.5	المدى البعيد
69.1	14.3	10.9	43.9	المجموع

\* تحديث عام 2009.

3 - ويجري إعداد عدد من المشاريع التي تركز على تحسين إدارة المياه (1.1 مليون دولار أمريكي) وتنمية زراعة الواحات (1.1 مليون دولار أمريكي) وتعزيز المزارع التي تعتمد على الري باستخدام التكنولوجيا والأساليب الزراعية المحسّنة (0.8 مليون دولار أمريكي).

<sup>1</sup> <http://www.sirtewaterandenergy.org/docs/2009/K3938A.doc>

## إريتريا

4 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 160.4 مليون دولار أمريكي. وقدرت إمكانات الري في إريتريا استناداً إلى مدى توفر المياه بنحو 187 500 هكتار. ويبلغ مجموع مساحة الأراضي المروية 22 000 هكتار تقريباً بينما يزرع 12 500 هكتار لإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية العالية القيمة.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
17	4.0	1.8	11.3	المدى القصير
119.8	32.0	17.5	70.3	المدى المتوسط
23.5	9.6	7.7	6.2	المدى البعيد
160.4	45.7	27.0	87.8	المجموع

\* تحديث عام 2009.

5 - وتشمل حافظة مشاريع إريتريا 4 مشاريع استثمارية يمكن تمويلها أُعدت بالفعل باستخدام مكون لُنُظْم الري. وتتراوح الميزانية المطلوبة لتلك المشاريع بين 21 و54 مليون دولار أمريكي. ويتراوح مجموع تكلفة المشاريع الجارية بين 6 ملايين دولار أمريكي و30 مليون دولار أمريكي. وتتراوح تكلفة المشاريع التي لا تزال في طور الإعداد بين ما يقرب من 1 مليون دولار أمريكي وأكثر من 100 مليون دولار أمريكي.

## إثيوبيا

6 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 7.8 مليار دولار أمريكي. ويقدر صافي إمكانات الري في إثيوبيا بنحو 2.23 مليون هكتار. وبلغ مجموع المساحة المروية 290 000 حتى عام 2001. وتقدر المساحة القصوى المروية حالياً بنحو 10 في المائة من إمكانات الري الإجمالية. ويعني ذلك أن القطاع الفرعي للري متخلف بدرجة كبيرة على الرغم من إمكاناته الهائلة، ولا تمثل الزراعة المروية سوى 3 في المائة من مجموع إنتاج الأغذية في البلد.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
537	279.8	50.6	206.7	المدى القصير
6305.2	5434.1	177.3	693.7	المدى المتوسط
935.8	935.1	0.3	0.4	المدى البعيد
7778.1	6649.0	228.2	900.9	المجموع

\* تحديث عام 2009.

7 - وتم بالفعل إعداد ملامح 11 مشروعاً، وتشمل هذه المشروعات مكوناً كبيراً للمياه تتراوح تكلفته بين 46 مليون دولار أمريكي لإنتاج المحاصيل و2.6 مليار دولار أمريكي لإنشاء مشروع للقوى المائية. وأخيراً يجري تنفيذ 10 مشاريع للري والقوى المائية بتمويل من جهات مانحة مختلفة وتتراوح تكلفتها بين 42 مليون دولار أمريكي و2.2 مليار دولار أمريكي تقريباً.

## كينيا

8 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 6.8 مليار دولار أمريكي. وتقدّر إمكانات الري في كينيا بنحو 539 000 هكتار. ولم يستغل سوى 119 200 هكتار حتى عام 2008. وما زالت كينيا تعتمد على الزراعة البعلية لإنتاج المواد الغذائية ومحاصيل التسويق الأخرى. ومن المتوقع في إطار رؤية كينيا لعام 2030 أن تزداد المساحة المروية بنحو 140 000 هكتار بينما ستزداد حصة الفرد من المياه المخزنة لتصل إلى 16 متراً مكعباً بحلول عام 2012 (مقابل 8 أمتار مكعبة حالياً).

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
2763	1504	351	908	المدى القصير
2297	1825	73	399	المدى المتوسط
1708.7	1658	0	50.7	المدى البعيد
6768.7	4987	424	1357.7	المجموع

\* تحديث عام 2009.

9 - وتشمل حافظة مشاريع كينيا 74 مشروعاً جارياً و60 مشروعاً في طور الإعداد. وتتراوح تكلفة المشاريع الجارية بين أقل من 1 مليون دولار أمريكي و820 مليون دولار أمريكي تقريباً، ليصل المجموع بذلك إلى 3.8 مليار

دولار أمريكي. وأما التكاليف الاستثمارية للمشاريع التي لا تزال في طور الإعداد فهي أعلى في المتوسط وتتراوح بين ما لا يقل عن 1.2 مليون دولار أمريكي و880 مليون دولار أمريكي تقريباً كحد أقصى ليصل بذلك المجموع المقرر إلى 4.1 مليار دولار أمريكي.

## الصومال

10 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 7.7 مليون دولار أمريكي. ويتمتع الصومال بإمكانات هائلة في مجال الري على طول نهري جوبا وشبيلي الدائمي الجريان. وتشير التقديرات إلى أن مساحة الأراضي التي أقيمت فيها منشآت لتنظيم الري بلغت 112 950 هكتار في عام 1988. على أن البنية الأساسية للري انهارت ببطء في أعقاب النزاع المدني. ولا يعمل أي من السدود التي أنشئت قبل الحرب على طول نهر شبيلي بكامل طاقتها حالياً بينما تراكم الغرين في القنوات وازدادت فيها كثافة الغطاء النباتي بسبب الإهمال وعدم الصيانة. ولا يعمل حالياً سوى أقل من 50 في المائة من نظم الري التي أنشئت قبل اندلاع الحرب في جنوب الصومال. وتزرع مساحات صغيرة من الأراضي في المناطق المرتفعة من جنوب غرب الصومال على طول المجاري المائية الموسمية أو باستخدام مياه الآبار والينابيع.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
7	1.2	3.0	2.8	المدى القصير
0.7	0.2	0.3	0.2	المدى المتوسط
0.0	0.0	0.0	0.0	المدى البعيد
7.7	1.3	3.3	3.1	المجموع

\* تحديث عام 2009.

11 - وحافطة مشاريع الصومال محدودة إلى حد ما بسبب النزاع المدني في البلاد. ولا يوجد سوى سبعة مشاريع جارية وقيد التحضير. وتشير توقعات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى أن الصومال يحتاج إلى 858 مليون دولار أمريكي.

## السودان وجنوب السودان

12 - عقد مؤتمر سرت قبيل استقلال جنوب السودان ولا تتاح بيانات مفصلة عن توزيع الاستثمارات بين البلدين. ويبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة للسودان وجنوب السودان معاً من أجل أنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 2.8 مليار دولار أمريكي. وقدّر مجموع مساحة الأراضي الصالحة للري في السودان وجنوب

السودان بنحو 2.79 مليون هكتار في عام 2007. وتقدر المساحة المزودة بهياكل للري بنحو 1.86 مليون هكتار، ولكن المساحة الفعلية المروية تمثل فقط 43 في المائة من مساحة الأراضي المزودة بنظم للري.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
12	4.4	1.6	6.5	المدى القصير
1305.6	1089.4	109.3	106.9	المدى المتوسط
1519.3	1421.3	74.5	23.5	المدى البعيد
2837.4	2515.1	185.4	136.9	المجموع

\* تحديث عام 2009.

13 - وتشمل حافظة مشاريع المياه في السودان وجنوب السودان 20 مشروعاً، منها مشاريع جارية ومشاريع في طور الإعداد، وتتراوح تكلفتها بين 17.8 مليون دولار أمريكي لمشروع من أجل إصلاح منشآت الري و1.9 مليار دولار أمريكي من أجل مشروع مروى. وتشمل الحافظة 4 مشاريع متصلة بالمياه قابلة للتمويل المصرفي بتكلفة مجموعها 150 مليون دولار أمريكي تقريباً. وتقرر البدء فوراً في تنفيذها في إطار مبادرة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتم تحديد ما لا يقل عن ثلاثة من مشاريع السود الكبيرة الأخرى لتنفيذها في الأجلين المتوسط أو البعيد.

#### أوغندا

14 - يبلغ مجموع الاستثمارات المطلوبة لأنشطة إصلاح وتنمية هياكل المياه في الفئات الثلاث 2.2 مليار دولار أمريكي. ويقدر مجموع المساحة الصالحة للري بنحو 90 000 هكتار. ولم يزود سوى 150 9 هكتار (أي ما يقرب من 10 في المائة من مجموع المساحة الصالحة للري) بمنشآت للري، ولا يروى فعلياً سوى 65 في المائة من مساحة الأراضي المزودة بنظم للري. وعلى الرغم من أن معظم الزراعة في أوغندا تعتمد حالياً على مياه الأمطار فقد دفعت موجات الجفاف المتزايدة والارتفاع العام في معدلات الطلب على الغذاء بسبب زيادة النمو السكاني المزارعين إلى استخدام تدابير مبتكرة لجمع المياه من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي. ويشمل ذلك من بين جملة تدابير: تجميع مياه الأمطار من أعلى أسطح المباني إلى هياكل التخزين؛ وتجميع المياه السطحية في خزانات؛ والحرث العميق للحيلولة دون جريان مياه الأمطار؛ واستخدام أخاديد ترشيح المياه في زراعة محاصيل البستنة من أجل تعزيز تجديد رطوبة التربة داخل الموقع.

نوع الاستثمار (ملايين الدولارات الأمريكية)				المدة الزمنية
المجموع	مشاريع مائية كبرى	إعادة تأهيل منشآت الري	التحكّم بالمياه على نطاق صغير	
32	23.2	3.4	5.3	المدى القصير
2070.9	2016.4	15.7	38.9	المدى المتوسط
59.1	49.6	0.0	9.5	المدى البعيد
2162.0	2089.2	19.1	53.7	المجموع

\* تحديث عام 2009.

15 - وتشمل حافظة مشاريع البلد 15 مشروعاً جارياً و قيد الإعداد في مجال قطاع المياه، وتتراوح المشاريع بين مشروع للخدمات الاستشارية في مجال الطاقة بتكلفة تبلغ بضع ملايين من الدولارات ومشروع عملاق للقوى المائية بتكلفة تبلغ 360 مليون دولار أمريكي. وتشمل فئة المشاريع الكبيرة الجارية والمحددة بعض مشاريع القوى المائية العملاقة، مثل محطة بوجاغالي للقوى المائية (800 مليون دولار أمريكي). وتشمل أغلبية المشاريع المتوقع تنفيذها في المدى البعيد عدداً أكبر من مشاريع القوى المائية الكبيرة والصغيرة.